

خمسة عقود بردية لبیع الجوارى فى مصر الطولونية

العصر الطولونى ۲۵۴-۲۹۲ هـ / ۸۶۸-۹۰۵ م ثرى بوثائقه البردية المتنوعة التى نجدھا موزعة على العديد من مجموعات البردى العالمية. من بين هذه الوثائق خمسة عقود لبیع جوارى ندين بالتعريف بها وبقراءة نصوصها لعالم البرديات المصرى الأصل يوسف راغب الذى أشار إليها فى كتابه الذى صدر فى عام ۲۰۰۲ عن المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية بالقاهرة^(۱)

العقد الأول (اللوحة رقم ۱)

محفوظ فى قسم البردى بالمعهد الشرقى بجامعة شيكاغو/ مؤرخ بشهر جمادى الآخرة سنة - ۲۵۷ هـ/ إبريل- مايو ۸۷۱م، ويتضمن خمسة عشر سطرا بالخط اللين، تشير إلى قيام عبد الله بن رزين بشراء جارية تدعى يمن من محمد بن أحمد ونصه:

- ۱ - بسم الله الرحمن [ال] رحيم
- ۲ - هذا ما اشترا عبد الله بن رزين ال ... [. من مـ] حمد بن احمد ال ...
- ۳ - جارية [..... تـ] سما يمن باثنى عشرة دينر ونصف دينر وقيراطين
- ۴ - وقبض محمد بن احمد الثمن تاما وأفيا وقبض عبد الله بن رزين
- ۵ - الجارية وصارت اليه وفى ملكه وضمن له محمد بن احمد جنون
- ۶ - او عشا او اباق او عيب فى فرج او دعوان فيه او حرة او سرق
- ۷ - فيه ولا كاهى ولا حبلى وبرى محمد بن احمد الى عبد الله بن رزين من الصكك والفتح والكى
- ۸ - والآثار ومن كل عيب ما خلا هذه الخصال المسماة فى هذا
- ۹ - الكتاب و ذلك فى جمادى الآخر من سنة سبع وخمسين ومايتى
- ۱۰ - شهد عبد الله بن رخش على أقرارهم بجميع ما فى هذا الكتاب
- ۱۱ - وكتب شهادته بخطه فى جماد [ى] الآخر سنة سبعة
- ۱۲ - وخمسين ومايتى وشهد الحسين بن احمد على أقرارهما بجميع
- ۱۳ - ما فى هذا الكتاب وكتب بخطه لا اله الا الله
- ۱۴ - وشهد جعفر بن احمد بجميع ما فى هذا الكتاب وكتب شهادته
- ۱۵ - الحسين بن احمد بامره^(۲)

(1) ūsuf Rāgib, *Actes de vente d'esclaves et d'animaux d'Egypte médiévale, Cahier des annales islamologiques* 23, Le Caire, 2002, pp. 4-15.

انظر ايضا، سعيد مغاورى محمد، عقود بيع الجوارى فى نصوص بعض أوراق البردى والكاغد فى القرون الأولى للهجرة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد (٤٦)، مايو، ٢٠٠٦ الذى اعاد نشر العقد الأول والثانى والثالث والخامس نقلا عن يوسف راغب، كما اعاد نشر العقود المذكورة مرة ثانية فى كتابه بعنوان بحوث ودراسات فى البرديات العربية، ج ١، الذى نشره المجلس الأعلى للآثار فى عام ٢٠٠٩، ص ٣٥-٤٣.

(2) Y. Rāgib, *Actes*. p. 4.; ص ٣٦-٣٧، ج ١، بحوث ودراسات، محمد، سعيد مغاورى محمد، انظر ايضا:

العقد الثانى (اللوحة رقم ٢)

محفوظ فى قسم البردى بمكتبة جامعة كمبريدج ومؤرخ بشهر رمضان سنة ٢٦١ هـ/ يونيو - يوليو ٨٧٥م ويشتمل على ستة عشر سطرا بالخط اللين، تشير إلى قيام محمد بن مروان بشراء جارية صفراء مولدة تدعى 'بنانه، من قسيم بن قشاش ونصه:

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الملك الحلق المبين
- ٢ - هذا م اشترى محمد بن مروان من قسيم ؟ بن قشاش [.....]
- ٣ - اشترى منه جارية صفراء مولدة تدعى بنانه الثمن
- ٤ - ثلثين ديناراً والجعل قد قبض قسيم؟ بن قشاش ال [ثمن تاماً]
- ٥ - وافيا وفيها اربع الذنانير مكية محمدية؟ و [.....]
- ٦ - رضىها وتساهل بها وقبض محمد بن مروان الجا [رية وصارت]
- ٧ - اليه وفي ملكه على ان ليس له جنون ولا عشا ولا [دعوان]
- ٨ - فيه ولا عيب فرج ولا اباق ولا حبلى برى من ا [لـ ...]
- ٩ - لها وذلك فى شهر رمضان من سنة احدى و س[تين]
- ١٠ - ومايتى
- ١١ - شهد عبد الرحمن بن احمد الخطيب؟ وكتب بخطه وشهد وص[اف]
- ١٢ - بن محمد بن وصاف بجميع ما فى هذا [الكتاب]
- ١٣ - وشهد موسى بن سقير على اقرارهما بجميع ما [فى هذا]
- ١٤ - الكتاب وكتب عنه محمد بن حماد بامر له لا اله الا الله
- ١٥ - الملك الحق المبين
- ١٦ - وظبيان بن احمد يشهد ان لا اله الا الله^(١)

العقد الثالث (اللوحة رقم ٣)

محفوظ أيضاً فى نفس القسم بمكتبة جامعة كمبريدج، ومؤرخ فى شهر جمادى الأولى سنة ٢٨٠ هـ/ يوليو ٨٩٣م، ويشتمل على ثمانية عشر سطرا بالخط اللين تشير إلى قيام بهير المولد مولى الأمير خماروية بشراء جارية صفراء بربرية تدعى 'قنيان'، من جعفر بن محمد ونصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ - هذا ما اشترى رى بهير المولد مولى الأمير اطل
- ٢ - الله بقاء من جعفر بن محمد اشترى من جارية صفراء تدعى
- ٣ - قنيان؟ وجنسها [بربرية الثمن اربعة اعشر ديناراً]
- ٤ - قد قبض جعفر بن محمد الثمن تاماً وافياً وقبض بهير
- ٥ - المولد الجارية وصارت اليه وفي ملكه على ان ليس

انظر ايضا: سعيد مغاورى محمد، بحوث ودراسات، ج ١، ص ٣٨-٣٩. Y. Rāgib, Actes. p. 7.; (1)

- ٦ - له جنون ولا عشا و اباق ولا حبلى ولا عيب فى
٧ - فرج ولا دعوان فيه ولا حرة ولا مسروقة وقد برى
٨ - جعفر بن محمد الى بهير المولد من الصكك وال...]
١٠ - وشيب الراس وقلع الأضراس والكبر والآثار؟
١١ - وذلك فى جمادى الاول سنة ثمانين ومايتى شهد على ذلك
١٢ - ومن سماجة اصابع يديها شهد عبد [ال ... بن]
١٣ - الفتح علي ذلك شهد عبد الله بن محمد وكتب
١٤ - بخطه شهد [م] حمد بن عبد الله بن عقيل بما فى هذا الكتاب
وكتب بخطه
١٥ - شهد [م] حمد بن القبال؟ بما فى هذا [الكتاب]
١٦ - شهد عبد الله بن الوزير بجميع ما فى
١٧ - هذا الكتاب
١٨ - شهد احمد بن هر [وان] على اقرارهما [بذلك]^(١)

العقد الرابع (اللوحة رقم ٤):

محفوظ في قسم البردى بمكتبة جامعة يال في نيوهافن، ومؤرخ في ١٢ ربيع الآخر سنة ٢٨٢ هـ / ١٣ يونيو ١٨٩٥ م، ويتضمن تسعة عشر سطراً بالخط اللين تشير إلى قيام الحسن بن عبد الله بن حازم بشراء ثلاثة ممالك: جارية سوداء وابنتها وابنها من سليمان بن أحمد ونصه:

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ - [هذا ما ا شترى] الحسين بن [عبد الله بن حازم]
- ٣ - [ال] .. [.] ي [من سليل] [ال] بن احمد [اشترى]
- ٤ - من جارية سودا وينتها وابنها
- ٥ - مملك الثلثة {على} قد قبض سليمان بن
- ٦ - احمد ثمن هذه الجارية التلى [اسما .] .. [.] هـ
- ٧ - وينتها وابنها و ع[....]
- ٨ - جميع ا [ال] [ملك]
- ٩ - الثلاثة والتمن عشرة الدنانير وسدس
- ١٠ - دينار وقبض حسين بن عبد الله بن حازم
- ١١ - هولاء الثلاثة مملك على الطهارة
- ١٢ - والسلامة ولا [ا] باقة وذلك فى يوم
- ١٣ - الثلاثة لاثنا عشرة ليلة خلين
- ١٤ - من [ربيع الاخر] من سنة اثنين وثمانين و[م]ايى

انظر ايضا: سعيد مغلوري محمد، بحوث ودراسات، ج ١، ص ٤٠-٤١. (1) Y. Rāgib, Actes. p. 9-10.

- ١٥- شهد عمران بن موسى على
- ١٦- ما فى هذا الكتاب شهد اسود]
- ١٧- بن قارح على اقرار البيع والشرى بما فى هذا الكتاب
- ١٨- شهد الحسن بن الحارث على اقرارهما بما فى هذا
- ١٩- الكتاب^(١)

العقد الخامس (اللوحة رقم ٥)

محفوظ فى قسم البردى بمكتبة جامعة كمبريدج، مؤرخ فى المحرم سنة ٢٨٣ هـ/ فبراير ٨٩٦م، يشتمل على اثنى عشرة سطرا بالخط اللين، تشير إلى قيام خلف بن يونس بشراء جارية سوداء قماطية؟ تدعى ميمونة، من بهيرمولى الأمير خماروية ونصه:

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ - هذا ما اشترا [خلف بن] يونس؟ اشترا من بهير مولى الامير
- ٣ - اطل الله بقاءه جارية سودا تدعى ميمونة وجنسها
- ٤ - ق[و]ماطية الثمن اربعة اعشر دينر والجعل قد قبض الثمن
- ٥ - [تاما] وافيا و[قب]ض خلف بن يونس؟ الجارية على
- ٦ - ان ليس له جنون ولا عشا ولا دعوان فيه ولا عيب فى فرج
- ٧ - ولا اباق ولا كاهى ولا حبلى ولا حرة وذلك
- ٨ - فى المحرم من سنة ثلاث وثمانين ومايتى
- ٩ - شهد فتيان ابن اسحق بجميع ما فى
- ١٠- هذا الكتاب شهد عبد الله
- ١١- بن عمر السلمى
- ١٢- شهد احمد بن سلمان^(٢)

دراسة هذه العقود الخمسة تكشف لنا عن مجموعة من الحقائق الهامة المتعلقة بالمجتمع المصرى فى أيام الدولة الطولونية.

هذه العقود مدونة على أوراق بريدية شأنها شأن العديد من المحررات الأخرى التى وصلتتنا منذ فجر الإسلام فى مصر والتى يقدر عددها ببضعة آلاف، يرجع أقدمها إلى سنة ٢٢ هـ/ ٦٤٣م،^(٣) وأحدثها إلى سنة ٧٨٠ هـ/

(1) Y. Rāgib, Actes. p. 12-13.

(2) Y. Rāgib, Actes. p. 14.; ٤٢-٤٣، ج ١، ص ٤٢-٤٣، انظر ايضا: سعيد مغاورى محمد، بحوث ودراسات، ج ١، ص ٤٢-٤٣، ٤٣.

(3) Grohmann, From the World of Arabic Papyri, Cairo, 1952, p. 3.

عبد الرحمن فهمى، وثائق التعاقد من فجر الإسلام، مجلة المجمع العلمى المصرى، المجلد ٥٤، موسم ١٩٧٢-١٩٧٣، ص ٤١
سعيد مغاورى محمد، البرديات العربية فى مصر الإسلامية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢١٠.

١٣٧٨م،^(١) يخص العصر الطولونى منها ما يقرب من مائة وثيقة من بينها العقود الخمسة موضوع هذا البحث وذلك إلى جانب الوثائق التى دونت على كل من الرق والورق أى الكاغد الذى بدأ فى الانتشار فى مصر منذ أواخر القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادى، فى أيام الخلافة الفاطمية.^(٢)

تشهد هذه المجموعة من العقود، رغم الأخطاء النحوية واللغوية العديدة التى وردت فيها على أن اللغة العربية كانت راسخة وشائعة فى مصر لدى طبقة العامة منذ أيام الدولة الطولونية، وأنها لم تعد لغة التخاطب فقط بل صارت لغة التخاطب والكتابة^(٣) معاً بديل أن العقود الخمسة مدونة باللغة العربية، وتخلو تماماً من أية ألفاظ يونانية أو قبطية، الأمر الذى يؤكد خطأ نظرية المستشرق الألمانى بول كاله - *Paul Kahle* الذى كتب مؤكداً بأن اللغة العربية لم ترسخ فى مصر، ولم تتخذ كلغة رسمية إلا فى القرن الرابع والخامس للهجرة/ العاشر والحادى عشر للميلاد.^(٤)

تقدم هذه العقود أيضاً دليلاً على انتشار الإسلام وزيادته فى مصر إبان القرن الثالث الهجرى/ التاسع الميلادى إذ أن صياغتها تتمشى مع الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً، فهى تبدأ جميعاً بالبسملة كنوع من التيمن والتبرك التى تشغل فى العقود الخمسة سطراً مستقلاً ولم يسبقها أى نص آخر، وذلك تأسياً بالنبى *p* الذى قال: "كل أمر دى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع" أى ناقص البركة،^(٥) وقد يلحقها أحياناً القسم الأول من الشهادة "لا إله إلا الله" مصحوبة باللفظة القرآنية "الحق المبين"، المقترنة من سورة النور،^(٦) كما هو الحال بالنسبة للعقد الثانى وبعض هذا رأى أيضاً الأسماء الإسلامية للبايعين والمشتريين والشهود الذين حرص بعضهم على إضافة القسم الأول من الشهادة مصحوباً باللفظة القرآنية "الحق المبين" فى نهاية أسمائهم كما يستدل من العقد الأول والعقد

(١) هانز روبرت روير، وثائق التاريخ المصرى فى العصر الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مجلد ١٤، ١٩٦٠، حاشية رقم ١، ص ٢٠٤؛ عائشة عبد الرحمن فهمى، ذخائر البردى فى مكتبة فيينا "البريتينا"، طبع باللغة العربية بعناية المستشرق شريارتوف، موسكو ١٩٦٦، ص ٢٥٢؛ عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ١، وانظر أيضاً: سعيد مغاورى محمد، البرديات العربية، ص ١٥٩ الذى ذكر تاريخ ٨٧٠ هـ. بدلاً من التاريخ الصحيح.

(٢) عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ٢.

(٣) آدم متز، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ترجمة: محمد عبد الهادى ابو ريدة، بيروت ١٩٦٧، ج ١، ص ٩٣؛ سيدة اسماعيل كاشف، مصر فى فجر الإسلام، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٥٨-٢٥٩؛ عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ٣.

(٤) أحمد مختار عمر، تتاريخ اللغة العربية فى مصر، القاهرة، ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م، ص ٥٢، وأشار القس *Renaudot* أيضاً انه بعد الفتح العربى لمصر بنحو قرن من الزمان ثلاثت اللغة القبطية نهائياً فى معظم القطر المصرى ولم تعرف إلا بين العلماء اللذين كانوا يدرسونها. انظر:

Quatremère, Recherches critiques et historiques sur la langue et la littérature de l'Egypte, Paris, 1808, p. 39.

ومن المعروف كذلك ان اقم بردية مدونة باللغة العربية فقط ترجع الى عام ٩٠ هـ/ ٧٠٩ م. انظر جمال الدين الشيال، تكوين الشعب المصرى، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد (١٤)، ١٩٦٠، ص ٢٧.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية، مادة البسملة؛ عبد اللطيف ابراهيم، التوثيق والإشهاد، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (١٩)، ج ١، مايو ١٩٥٧، ص ٣٦١؛ عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ٦.

(٦) قرآن كريم، سورة النور، آية ٢٥.

الثانى تأكيداً على انتمائهم إلى هذا الدين الحنيف. ولا ننسى كذلك ما جاء فى العقد الرابع من الحرص على بيع ثلاثة من الممالك: جارية وابنتها وابن ابنتها جملة واحدة وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية التى تحرم بصفة عامة نزع البنت من أمها والابن من أمه، فقد روى عن النبى P انه قال: "من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة"^(١) وقوله أيضاً لعن الله من فرق بين الوالدة وولدها والأخ وأخيه"^(٢).

تكشف لنا الصيغة القانونية للعقود الخمسة عن شروط البيع الصحيح وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية اذ تتضمن أسماء المتعاقدين البائع والمشتري، وموضوع التعاقد، أى بيع الجارية مع النص على اسمها وجنسها "جارية صفراء"^(٣) مولدة (العقد الثانى)، "جارية صفراء بربرية"^(٤) (العقد الثالث)، "جارية سوداء وابنتها وابنها" (العقد الرابع)، "جارية سوداء جنسها قوما طية"^(٥) (العقد الخامس). كما تنص على صحة البيع ونفاذه حتى لا يكون العقد مشوباً بعيب يجعله مستقبلاً مثار نزاع أو محل شك، اذ تنص العقود الخمسة على أن الجارية صارت فى ملك المشتري بعد قبض البائع لثمنها "وصارت إليه فى ملكه ... (العقد الأول والثانى والثالث)، قبض ... هؤلاء الثلاثة ممالك أى الجارية وابنتها وابنها (العقد الرابع)، ... وقبض ... الجارية" (العقد الخامس).

وتنص العقود الخمسة أيضاً على ضمان البائع للمشتري بخلو الجارية من العديد من العيوب. ... وضمن له، ... وليس له جنون أو عشا،^(٦) أى عدم الرؤية ليلاً؛ أو أباق،^(٧) أى عدم الاستعداد للهريب، اذ كان أول ما يؤمر

(١) ابن قدامة، المغنى، تحقيق: عبد الرحمن التركى، عبد الفتاح الحلوى، القاهرة ١٩٩٢، ج ٦، ص ٣٧٠.

(٢) ابن ماجه، سنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، ١٩٥٣، ج ٢، ص ٧٥٦؛ ابن قدامة، المغنى، ج ٦، ص ٣٧١. ولدينا أيضاً حالة مماثلة تمكسها وثيقة بيع ورقية من العصر الفاطمى، محفوظة فى المتحف البريطانى بلندن تحمل تاريخ الثالث من المحرم سنة ٣٨٤هـ / ١٧ فبراير ٩٩٤م، تشير الى بيع ثلاثة ممالك: جارية تدعى إقبال وابنتها وتدعى دلالة، وابن ابنتها الصبى ويدعى سرورا، كصفقة واحدة بتسعة وأربعين ديناراً من ضرب الخليفة العزيز بالله. انظر:

A. Grohmann, *Einführung und chreslomathie zur Arabischen Papyrskunde, I, MAO, XIII, Prague, 1955, p. 118; Y. Rāgib, Actes, pp. 30-32.*

(٣) اشار ابن بطلان الطبيب النصرانى الذى عاش فى النصف الأول من القرن الخامس الهجرى/ الحادى عشر الميلادى، فى معرض حديثه عن الجوارى الهنديات، "أن لهن حظ وفير من الجمال مع صفرة وصفاء بشرة". كما اشار ابن عديون فى رسالة له فى بيع الرقيق "فكم سمراء كمدة بيعت بصفراء مذهبة". انظر: آدم متر، الحضارة، ج ١، ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٤) أى من البربر، وهم قوم من شمال افريقية اى بلاد المغرب العربى، ويعرفون أيضاً بالزنج، ويغلب على بشرتهم اللون الأصفر والأبيض. انظر قاموس المنجد فى اللغة والأعلام، بيروت ١٩٨٦، ص ٣١.

(٥) بعد المسعودى بمثابة المؤرخ الوحيد الذى اشار الى لفظة قوماطية دون احدى توضيح حتى من محقق هذا التاريخ، المستشرق الفرنسى شارل بيليه Ch. Pellat. انظر المسعودى، مروج الذهب ومعادن الجواهر، بيروت، ١٩٦٥-١٩٧٩، ج ٢، ص ٣٣٢ ولعل المقصود بها قرمية نسبة الى القمر، وهى شبه جزيرة روسية فى منطقة لوكرايا. انظر قاموس المنجد فى اللغة، ص ١٨، انظر أيضاً ما ذكره.

A. Miquel, *La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11^e siècle, Paris, 1967-1980, II, p. 148; H. Duveyrier, Exploration du Sahara, Les Tourages du Nord, Paris, 1864, p. 276; Y. Rāgib, Actes, pp. 15,23.*

(٦) الفيروز آبادى، القاموس المحيط، القاهرة، ١٣٠١-١٣٠٢هـ، ص ٧٧١؛ الرازى، مختار الصحاح، القاهرة، ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م، حرف العين.

(٧) من لفظة أبق يابق. انظر الفيروز آبادى، القاموس المحيط، ص ١١١٦؛ الرازى، مختار الصحاح، لفظة أبق.

يؤمر به ولاية النواحي فى كتب توليتهم ان يقبضوا على العبيد الآبقين ويحبسهم ويسلموهم لمواليهم ان استطاعوا،^(١) كما اشارت كتب الفقه الإسلامى إلى عدم جواز بيع الآبق؛^(٢) أو عيب فرج،^(٣) ولعله عدم الختان، أو ما كان يحدث يحدث للجاويات اللاتى كن ينكل بهن اذ كن يقورن ويمسح بالموسى أعلى فروجهن حتى يبدو العظم؛^(٤) أو دعوان دعوان فيه أى غير مطلوبة من أحد؛^(٥) أو حرة أى لم يتم عقها؛ أو سرق فيه، أى غير مسروقة من أحد؛ ولا كاهى،^(٦) أى ليست أبخر بمعنى ليست كريهة رائحة الفم؛^(٧) ولا حبلى أى ليست بحامل. ويرأت العقود أيضا المشتري من بعض العيوب الموجودة بالجوارى موضوع البيع فقد جاء فيها "ويرى ... من الصكك أى الترنج ، حيث تصكك الركبتان، بمعنى ان تضرب إحداها الأخرى عند العدو؛^(٨) والقدح وهو داء يصيب المفاصل، وأكثر ما يكون فى الرسغ من اليد أو القدم، ويطلق عادة على معوج الرسغ من اليد أو الرجل، فيكون منقلب الكف أو القدم، وقيل أيضا ان القدح هو من تصكك كعباه وتتباعدا قدماه يمينا وشمالا؛^(٩) والكى الذى يقصد به آثار الكى بالنار لوقف النزيف أو غيره، اذ نسب إلى لقمان الحكيم قوله: "كل داء حسم بالكى آخر الأمر"، كما قال أيضا: "آخر الدواء الكى"^(١٠) وكان من الأساليب الطبية المتبعة فى العلاج عند العرب قبل الإسلام وبعده؛^(١١) والآثار (العقد الأول) التى قد تعنى آثار الفصد أو الحجامه أو الوشم أو الجدرى أو النمش أو الحكه كما يفهم من ابن عبد ربه الذى أشار فى رسالته عن بيع الرقيق انه كان من عادة النخاسين ان يذهبوا آثار الوشم والجدرى والنمش والحكة فى محاولة منهم لتحسين أحوال الجوارى وزيادة أسعارهن.^(١٢)

(١) التتوخي، الفرج بعد الشدة، ج ١، ص ٤٣-٥٤؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٢٨٩.

(٢) ابن كدامة، المغنى، ج ٦، ص ٢٨٩.

(٣) فسرهما سعيد مغاورى محمد بأنها المرأة غير القابلة للإنجاب، انظر أيضاً: بحوث ودراسات، ج ١، ص ٣٩. وذلك على النقيض من التفسير الواقعى الذى اشار اليه يوسف راجب من ان جهازها التناسلى لم يتعرض لآية تشوهات

* ni effectuée de quelque vice dans ses parties sexuelles. Y. Rāgib, Actes, pp.4, 8, 10, 15. انظر:

(٤) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣١٢.

(5) Y. Rāgib, Actes, pp. 4, 8, 10, 15.

(٦) اشار سعيد مغاورى على سبيل الخطأ ان لفظة كاهى ربما تعنى كبر السن أو الطاغية فى السن مع ان هذه الظاهرة كان يشار اليها فى هذه المجموعة من العقود بلفظتى "تسبب الرأس والكبر"، انظر: بحوث ودراسات، ج ١، ص ٣٧.

(7) Y. Rāgib, Actes, pp.5, 15. انظر. "qu'elle n'a pas l'haleine fétide"

(٨) الفيروز آبادى، القاموس المحيط، ص ١٢٢٢؛ الجزرى، النهاية فى غريب الأثر، تحقيق: محمد أحمد الطناحى، وطارح أحمد الزاوى، بيروت، ١٩٧٩، ج ٣، ص ٤٢.

(٩) الفيروز آبادى، القاموس المحيط، ص ٩٦٣، ١٢٢٢؛ ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٢٤٦.
Dozy, Supplement aux dictionnaires arabes, Leiden, 1968, II, p. 245.

(١٠) ابن عبد ربه، العقد الفريد، القاهرة، ١٩٢٨، ج ٥، ص ١٦٦؛ الأصفهاني، الأغاني، بولاق ١٢٨٥هـ، ج ١٣، ص ١٣٧.

(١١) أحمد عبد الرازق أحمد، الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى، العلوم العقلية، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٢٩.

(١٢) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٠٢.

خمس عقود برية لبيع الجوارى فى مصر الطولونية

ويرى البائع أيضا فى بعض العقود الأخرى "من شيب الرأس، وقلع الأضراس. والكبر ... ومن سماجة أصابع اليد"، أى قبحها وعدم تناسقها^(١) (العقد الثالث). والقصد من إثبات هذه العيوب والنص عليها فى عقود البيع هذه هو ألا يكون هناك محل لنقض العقد أو فسخه من جانب الطرفين أو أحدهما، أى أنه ليس هناك ما يسوغ نقض بعض الشروط التى يرتبها العقد المحرر بين الطرفين وفق القاعدة الإسلامية العامة القائلة "بان المسلمين عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً وحرم حلالاً" وكما يقول رجال القانون المحدثون "العقد شريعة المتعاقدين"^(٢).

والواقع ان هذا التراضى لم يكن ليحدث مالم يف كل من الطرفين المتعاقدين بالتزام كل منهما قبل الآخر، فالبائع قد التزم بنقل ملكية الجارية فى مقابل التزام المشتري بدفع الثمن المحدد فى العقد.

نصت العقود الخمسة على ان ثمن بيع الجوارى كان بالدنانير الذهبية، على أساس ان الدنانير هى النقود الرئيسية التى لها قوة إبراء غير محدودة باعتبار ان مصر كانت تسير قبل الفتح العربى ويعده على قاعدة الذهب *Gold Standard*، كما يفهم من عبارة المقرئى الذى ذكر ما نصه: "أما مصر من بين الأمصار فما برح نقدنا المنسوب إلى قيم الأعمال وأثمان المبيعات ذهباً فى سائر دولها"^(٣). هذا ويمكن استعراض الأسعار المذكورة لبيع الجوارى فى العقود الخمسة على النحو التالى:

م	التاريخ	موضوع البيع	الثمن
١	جمادى الآخرة ٢٥٧ هـ / إبريل - مايو ٨٧١ م.	جارية تدعى يمن	١٢,٥ دينار وقيراطين أى ٢ دينار ٦
٢	رمضان ٢٦١ هـ / يونيو - يوليو ٨٧٥ م.	جارية صفراء مولدة تدعى بنانه	٣٠ دينار عنها أربعة مكية محمية
٣	جمادى الأولى ٢٨٠ هـ / يوليو ٨٩٣ م.	جارية صفراء بربرية تدعى قتيان	١٤ دينار
٤	١٢ ربيع الآخر ٢٨٢ هـ / ١٣ يونيو ٨٩٥ م.	ثلاثة ممالك: جارية وبناتها وابنها	١٠ دينار وسدس دينار
٥	المحرم ٢٨٣ هـ / فبراير ٨٩٦ م.	جارية سوداء قوماطية تدعى ميمونة	١٤ دينار

ويقصد بالدنانير المشار إليها فى العقدين الأول والثانى الدنانير العباسية التى ضربت باسم الخليفة المعتمد وابنه جعفر الملقب بالمفوض، التى ظلت متداولة فى مختلف أقاليم الدولة الطولونية حتى سنة ٢٦٦ هـ / ٨٧٩ م حين ضرب أحمد بن طولون دنانيره الأحمدية بعد ان نجح فى توحيد مصر وبلاد الشام على طراز النقود العباسية منذ

(١) الجزى، النهاية فى غريب الأثر، ج ٢، ص ٣٩٨؛ الرازى، مختار الصحاح، ص ٣١٢.

(٢) عبد اللطيف ابراهيم، عقد بيع، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (١٩) العدد الثانى، ديسمبر ١٩٥٧، ص ١٨٦؛ عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ١١.

(٣) المقرئى، اغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة ١٩٥٧، ص ٦٢؛ عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ١٢.

عهد المأمون من حيث الكتابات العربية مع ذكر اسم الخليفة المعاصر على ظهر الدينار وفى أسفله اسم أحمد بن طولون،^(١) وتشد فى العيار الذى كان لا يصاب بأجود منه.^(٢)

على حين يقصد بالدنانير المشار إليها فى العقود الثلاثة الأخيرة (الثالث والرابع والخامس) الدنانير التى ضربت فى عهد كل من خماروية وإبو العساكر جيش أو هارون خلفاء أحمد بن طولون، الذين اتخذوا من الدينار الأحمدي نمونجا احتلوا به من حيث العيار ومن حيث النصوص باستثناء تغيير اسم الحاكم الطولونى المعاصر، مصحوبا باسم الخليفة العباسى القائم فى دست الخلافة.^(٣)

وجدير بالملاحظة ان اهتمام أحمد بن طولون بعيار دنائره كان سببا فى اقبال الشعب على التعامل بها دون سواها^(٤) بدليل ما ورد فى العقد الثانى بصدد بيع الجارية بثلاثين دينارا "فيها أربعة مكية محمديّة" رضىها (البائع) وتساها بها". الأمر الذى يعنى ان الأربعة الأخيرة لم تكن بجودة عيار الدنانير الطولونية، بل كانت على الأرجح دنانير عباسية مكية من ضرب مدينة الرى فى الطرف الشمالى الشرقى من اقليم الجبال بابران التى عرفت فى العصر العباسى الأول باسم المحمدية نسبة إلى الخليفة محمد المهدي الذى نزلها فى أيام أبيه أبو جعفر المنصور، كما ولد بها الخليفة هارون الرشيد، وكانت من أكبر دور الضرب فى هذا الاقليم حيث ضرب فيها نقود العباسيون، وبنو طاهر، وبنو سامان.^(٥)

يستشف من الأسعار التى بيعت بها تلك المجموعة من الجوارى ومن الصفات الخاصة بهن التى دونت فى تلك العقود كالصكك والفدع والكى وشيب الرأس والكبر وقلع الأضراس وسماجة اليدين، أنهن كن مخصصات للخدمة المنزلية الشاقة لدى افراد المجتمع المصرى، فقد بلغ أقصى سعر دفع فى الجارية المدعوة بنانه ثلاثون دينارا (العقد الثانى)، على حين بلغ أدنى سعر دفع فى جارييتين وأم وإبنيتها وإبنها عشرة دنانير وسدس دينار (العقد الرابع) وهى مبالغ زهيدة للغاية لو قورنت بالمبالغ التى كانت تدفع فى مقابل اقتناء جوارى قصور الطبقة الحاكمة التى كان ثمن الواحدة منهن يتجاوز المائة أو المئتين. وأحيانا الألف أو العشرة آلاف من الدنانير لما تتمتع به من حسن وجمال واتقان للشعر والموسيقى والغناء مما يجعلها تستحق ان تخبئ فى الجفون وتوضع فى العيون على حد تعبير احد مؤرخى هذه الفترة.^(٦)

(١) عبد الرحمن فهمى، النقود العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص ٥٥، ٥٦.

(٢) الكرملى، النقود العربية وعلم النميات، بيروت ١٩٨٩، ص ٥٧؛ سيدة اسماعيل الكاشف، احمد بن طولون، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٨٧.

(٣) عبد الرحمن فهمى، النقود العربية، ص ٥٦.

(٤) عبد الرحمن فهمى، النقود العربية، ص ٥٧.

(٥) المقرئى، النقود الإسلامية، تحقيق وإضافات: السيد محمد بحر العلوم، النجف، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، ص ١٣٤؛ الكرملى، النقود العربية، ص ٤٧، هامش (٥)؛ عبد الرحمن فهمى، فجر السكة العربية، القاهرة ١٩٦٥، ص ٥٧٧.

(٦) الأصفهاني، الأغاني، ج ٣، ص ٧٣؛ آدم متر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٠٤.

يؤكد هذه الحقيقة أيضاً بيع هذه الفئة من الجوارى فى سوق الرقيق، كما يستشف من لفظة الجعل التى وردت فى العقدين الثانى والخامس، التى تشير إلى ما كان يتقاضاه السمسار أو الدلال نظير المنادة على الجارية فى سوق الرقيق.^(١)

ويفهم من اليعقوبى ان بيع الرقيق الجيد فى السوق العام كان يعد بمثابة عقوبة تحط من قدره، اذ كان يباع فى بيوت خاصه أو بواسطة تاجر كبير.^(٢)

وقد عرفت مصر فى العصر الطولونى عدة أسواق لببيع الرقيق أشار ابن دقماق إلى اثنتين منها بمدينة القسطنطينية، الأولى كانت بخط دار الانمط الذى كان من أعمر الأخطاط وبه سكنى أكابر مصر من ساداتها وعلمائها،^(٣) والثانية كانت مكان دار أحمد بن المدير عامل خراج مصر، التى هدمها أحمد بن طولون فى عام ٢٥٥ هـ / ٨٦٩م، بعد نكبة ابن المدير، وجعل رحبتها سوقاً للرقيق فى عام ٢٥٦ هـ / ٨٧٠م، وحبس ريعها على المارستان فى سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٤م وقد بقيت هذه السوق فى مكانها إلى أواخر العصر الاخشيدى، ثم نقلت إلى الدار البيضاء فى سنة ٣٥٤ هـ / ٩٦٥م حيث بقيت هناك ما يقرب من العام ثم أعيدت إلى موضعها القديم فى المحرم سنة ٣٥٥ هـ / يناير ٩٦٦م وفقاً لرواية المؤرخ ابن زولاق، وكان بظهرها دار الحرم المعروفة بالدار العظمى التى ابتاعها خماروية بن أحمد بن طولون لحرمه.^(٤)

تكشف دراسة هذه العقود الخمسة عن وجود مجموعة من الشهود فى ختام كل عقد، حيث نجدهم ثلاثة فى العقود: الأولى، والرابع والخامس، وأربعة فى العقد الثانى، وخمسة فى العقد الثالث، ومن المعروف أن الحد الأدنى للشهادة رجلان، أو رجل وامرأتان، وأنه لا يوجد حد أقصى لهم، لان فى العدد الكثير من الشهود معنى التوكيد، صيانة للحقوق من الضياع كما أشار كل من الأوزعى والسرخسى، خشية السهو والنسيان.^(٥)

ويلحظ أنه يسبق اسم كل شاهد منهم لفظ "شهد" بصيغة الماضى، لان ركن الشهادة هو اللفظ الخاص الذى يصدر من الشاهد مخبراً به عما يشهد وهو قوله أنه "شهد"، وان كان بعض الفقهاء، يشترط ان ينص الشاهد فى

(1) R. Dozy, Supplement, I, pp. 198-199.

مع ملاحظة ان هذه المجموعة من العقود تخلوا من الإشارة إلى قيمة الجعل الذى كان على المشتري سداداً للسمسار أو الدلال نظير المنادة على الجارية فى سوق الرقيق وان كان لدينا بردية من القرن الثالث الهجرى/ التاسع الميلادى تشير إلى بيع جارية نوبية وتؤكد عل أن المنادى كان قد اشترط جعلاً له نصف دينار ومع ذلك فلم يحصل الا على ثلث دينار فقط. انظر: جروهمان، اوراق البردى العربية بدار الكتب، ترجمة: عبد الحميد حسن ومحمد مهدى علام، القاهرة ١٩٦٨، ج ٥، ص ٣٥. ووصلنا كذلك بردية اخرى ترجع الى القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادى بصدد بيع جارية نوبية بمبلغ خمسة عشر ديناراً منها نصف دينار للجعل. انظر: Y. Rāgib, Actes, p. 18.

(٢) اليعقوبى، كتاب البلدان، نشر دى غويه، لينن ١٨٩٢م، ص ٢٥٩، أنم متر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٠٢.

(٣) ابن دقماق، الإنتصار بواسطة عقد الأمصار، القاهرة ١٨٩١، ص ١٢، ٣٦؛ هويدا عبد العظيم رمضان، المجتمع فى مصر الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤، ج ١، ص ١٩٩.

(٤) ابن دقماق، الإنتصار، ص ١٠-١١، ٣٤؛ هويدا عبد العظيم رمضان، المجتمع، ج ١، ص ١٩٨-١٩٩.

(٥) السرخسى، المبسوط، القاهرة ١٣٣١هـ، ج ١٦، ص ١١٤؛ عبد اللطيف ابراهيم، التوثيقات الشرعية والإشهادات، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (١٩)، ج ٢، مايو ١٩٥٧، ص ٣١٠.

شهادته على لفظ "أشهد" بصيغة المضارع ليخبر فى الحال،^(١) على أية حال فإن شهود العقود الخمسة قد اثبتوا شهادتهم بصيغة الماضى، والأصل فى شهادتهم هو إثبات تواجدهم وحضورهم فى مجلس العقد ومشاهدتهم لوقوع التصرف ببيع الجوارى بمحضر منهم، لأن الشهادة كما نعلم شرط لازم لصحة التصرف شرعاً عملاً بنص الكتاب والسنة.^(٢) فالشهادة هنا تحل محل اليمين لأن الأصل أن لا يشهد الشاهد إلا على ما يعرف. ويتضح أيضاً من دراسة هذه المجموعة من العقود أن صيغ الشهود وألفاظها تكاد تكون متطابقة - *Témoignage uniformes* - لفظاً ومعنى^(٣)، بينما يتفق بعضها الآخر فى المعنى فقط. ويتضح كذلك أن بعض الشهود قام بتحرير شهادته بخطه، كما يستشف من عبارة "شهد ... على أقرارهم بجميع ما فى هذا الكتاب وكتب شهادته بخطه"، (العقد الأول)، أو "شهد ... وكتب بخطه" (العقدين الثانى والثالث).

ويفهم أيضاً من صيغ الشهادة المدونة فى بعض العقود، أنه وجد من الشهود من كان أمياً لا يعرف الكتابة، الأمر الذى استلزم ضرورة الاستعانة بآخر ليكتب عنه أقراره بالشهادة بأمر منه، كما جاء فى العقد الأول "وشهد جعفر بن أحمد بجميع ما فى هذا الكتاب وكتب شهادته الحسين بن أحمد بأمره". وجاء أيضاً فى العقد الثانى ما نصه "وشهد موسى بن سقير على أقرارهما بجميع ما فى هذا الكتاب وكتب عنه محمد بن حماد بأمره".

آخر ما نذكره بصدد هذه العقود هو أن استعراض أسماء الباعة والمشتريين فيها يكشف عن تكرار اسم بهير المولد مولى الأمير الذى تكرر مرتين، مرة فى العقد الثالث حيث يلعب دور المشتري، لجارية تدعى قنيان التى إبتاعها من جعفر بن محمد بأربعة عشر ديناراً، ومرة فى العقد الخامس حيث يلعب دور البائع لجارية تسمى ميمونة التى اشتراها من خلف بن يونس أيضاً بمبلغ أربعة عشر ديناراً، وذلك بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات.

ومع أن المصادر التاريخية والوثائق المعاصرة قد ضنت علينا بمعلوماتها بصدد هذه الشخصية، إلا أننا نرجح أنه كان معلوكاً أو عتيقاً^(٤) للأمير خمازوية بن أحمد بن طولون، الذى حكم فيما بين ٢٧٠ - ٢٨٢ هـ / ٨٨٣ - ٨٩٥ م،^(٥) وذلك استناداً إلى تاريخ العقد الثالث الذى يحمل تاريخ جمادى الأولى سنة ٢٨٠ هـ / يوليو ٨٩٣ م، وإستناداً أيضاً إلى أن اللقب الوظيفى لبهير "مولى الأمير" ملحق به عبارة الدعاء لهذا الأمير "أطال الله بقاءه" فى العقدين الثالث والخامس، الأمر الذى يشير بدوره إلى الأمير الحاكم آنذاك وليس إلى أحد كبار القوم فى الدولة كما زعم أحد الباحثين.^(٦)

(١) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ج ٤، ص ٣٨٥؛ أحمد إبراهيم، طرق الإثبات الشرعية، ص ٢٧، ٢١٦.

(٢) ورد فى القرآن الكريم عدة آيات تتعلق بالشهادة منها "ولشهدوا نوى عدل منكم" سورة الطلاق، آية رقم ٦٥؛ "وأشهدوا إذا تبايعتم" سورة البقرة، آية رقم ٢؛ "استشهدوا شهيدين من رجالكم" سورة البقرة، آية رقم ٢؛ "فاستشهدوا عليهن أربعة منكم" سورة النساء، آية رقم ٤. وقوله P "إذا علمت مثل الشمس فإشهد" انظر عبد اللطيف إبراهيم، التوثيقات الشرعية، ص ٣٠٨.

(٣) عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ١١٧.

(٤) حسن الباشا، الألقاب الإسلامية، القاهرة ١٩٥٧، ص ٥١٦.

(٥) أحمد عبد الرازق أحمد، تاريخ وآثار مصر الإسلامية، القاهرة ١٩٩٩، ص ٩٦، ١٠٦. Z. M. Hasan, Les Tulumides, Paris, 1933, p. 108.

(٦) ونستبعد أيضاً ما ذهب إليه هذا الباحث من أن بهير كان متمرساً فى أمور اسواق بيع العبيد والجوارى وأنه كان يحترف، على حد قوله مهنة شراء العبيد والجوارى لمجرد أنه ورد اسمه فى عقدين من عقود هذه الفترة الطولونية. انظر: سعيد مغلورى محمد، بحوث

وتشير هذه المجموعة من العقود أيضاً إلى ثلاث وظائف أخرى كالخطيب والقبال والوزير، فقد وردت وظيفة الخطيب مضافة إلى اسم الشاهد فى العقد الثانى "عبد الرحمن بن أحمد الخطيب" ورغم أنه ليس لدينا معلومات واضحة عن هذه الوظيفة أبان العصر الطولونى، إلا أنه من المعروف أنها كانت ذات صلة مباشرة بالشعائر الدينية، إذ صارت تطلق على من يقوم بأداء خطبة صلاة الجمعة والعيدى، وكان يتم تعيينه من قبل الخليفة أو الحاكم ليقوم بهذه الشعيرة وما يتبع ذلك من دروس الوعظ والإرشاد مما يتيح له فرصة التأثير الدينى على العامة، لذا حرص الحكام على أن يكون الخطيب سليم العقيدة كما يستشف من كتب الإنشاء والديساتير، وأن تتوفر فيه الفصاحة والبلاغة وقوة اللسان وشهرة الشكيمة فى الكلام،^(١) وكانوا يلفتون نظره بألا يأتى بألفاظ يصعب فهمها.^(٢) وجرت العادة أن يجمع الخطيب فى كثير من الأحيان بين وظيفة الخطابة وإقامة الصلاة أو بين الخطابة والقضاء.^(٣)

والقبال الذى اشير إليه فى العقد الثالث ضمن اسم أحد شهود هذا العقد وهو "محمد بن القبال" الذى يعنى الضامن أو الكفيل^(٤) الذى يتولى تحصيل الضريبة المستحقة على جهة من الجهات، كما يستشف من بريدية من عصر الولاة مؤرخة فى سنة ١٣٤هـ / ٧٥١م.^(٥)

والوزير الذى ورد بدوره ضمن اسم أحد شهود نفس العقد أى الثالث وهو "عبد الله بن الوزير" الذى اختلف اللغويين حول أصله^(٦) واشتقاقه اللغوى،^(٧) كما اختلفت الآراء حول نشأة الوزارة فى الإسلام فزعم البعض أنها نشأت

وبراسات، ج ١، ص ٤٢، ٤٣، ٦٢، حاشية (١٢٢)، إذ كان من عادة موالى أمراء الدولة الطولونية الحرس على اقتناء اعداد كبير من من الجوارى فقد أشار المقرئى إلى أن عدد جوارى فاتق مولى الأمير أحمد بن طولون كان ثلاثمائة جارية، لكل واحدة منهن فرش غالية الثمن. انظر: المقرئى، المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، بولاق ١٢٧٠هـ، ج ٢، ص ١١٨.

(١) القلقشندى، صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، القاهرة ١٩٦٣، ج ٤، ص ٣٩؛ ج ٥، ص ٤٦٣؛ ج ١١، ص ٤٩٠ حسن الباشا، الفنون والوظائف على الآثار العربية، القاهرة ١٩٦٥-١٩٦٨، ج ١، ص ٤٧٨-٤٩٠.

(٢) المبكى، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد عبد المنعم النجار، وابو زيد شلبى، القاهرة ١٩٤٨، ص ١١٢.

(٣) حسن الباشا، الفنون والوظائف، ج ١، ص ٤٨٧.

(٤) الفيروز آبادى، القاموس المحيط، ص ١٣٥١.

(٥) سيدة اسماعيل كاشف، مصر فى عصر الولاة، القاهرة، (د. ت)، ص ٦٣؛ حسن الباشا، الفنون والوظائف، ج ٢، ص ٨٩٠. ويروى الكندى أيضاً أن أحد المتقبلين مات وعليه مال للأمير أحمد بن طولون، فطلب عامل الخراج من الأمير أن يأمر ببيع داره حتى يمكن سداد دين الأمير غير أن ابن طولون لم يتعجل الأمر كما أشار عليه صاحب الخراج، وأرسل يستشير القاضى بكار بن قتيبة. انظر: الكندى، كتاب الولاة والقضاة، ص ٥٠٨؛ ابن حجر، رفع الأصر عن قضاة مصر، تحقيق: حامد عبد الحميد ومحمد ابو سنة، القاهرة ١٩٥٧/ ١٩٦١، ص ١٤٦.

(٦) قيل أنه من أصل فارسى من كلمة و "تشير" بمعنى الرئيس الذى يحكم. انظر محمد ضياء الدين الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٦٢، وقيل أيضاً أنه من أصل عربى بدليل وروده فى القرآن الكريم فى سورتي طه، آية رقم ٢٠، والفرقان، آية رقم ٢٥.

(٧) قيل أنه من الوزر بمعنى النقل لأن الوزير يحمل اعباء الملك واثقاله، أو من الوزر بفتح الزاى أى الملجأ لأن الملك يلجأ إلى ربه ومعرفته، أو من الأزر بمعنى الظهر، لأن الملك يقوى بوزيره كقوة اليدن بالظهر. انظر: الطبرى، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد

فى عهد النبوة والراشدين، وقيل انها وجدت فى زمن بنى امية، مع انه من الثابت ان قوانينها ومعالمها لم تحدد الا فى ايام الخلافة العباسية بتأثير من التقاليد الفارسية^(١) ومع ذلك فلم ترد لفظة وزير فى أيام أحمد بن طولون الا فى القليل النادر، اذ يذكر الكندى ان الأمير أحمد بن طولون عندما قرر الخروج الى بلاد الشام فى سنة ٢٦٤هـ/ ٨٧٨م، عين ابنه العباس على مصر وضم اليه أحمد بن محمد الواسطى مديراً ووزيراً له،^(٢) وذلك على النقيض تماماً من عهد خلفائه الذى شاع فى أيامهم استخدام لفظة الوزير، فقد اشارت المصادر التاريخية الى ان أبا العساكر جيش بن خمارويه قلد أمر وزارته إلى على بن أحمد المانزرائى وأبو بكر محمد بن على. وذكرت أيضاً ان هارون بن خمارويه اتخذ من محمد بن على المانزرائى وزيراً له.^(٣)

بقى أن نشير فى النهاية الى سبب اطلاقنا على هذه المجموعة من العقود عقود بيع بدلا من عقود شراء، من المعروف ان البيع هو الوسيلة الرئيسية لتبادل القيم بين الأفراد، فهو العقد الذى يتم بواسطته نقل ملكية جارية من شخص إلى آخر نظير مقابل مادي يؤديه هذا الأخير. ومن ثم فان البيع لا ينتج اثرا بسيطا، بل يتضح أنه ذو أثر مزدوج لأنه يتضمن نقل الحق من جانب البائع إلى المشتري، كما يتضمن قيام المشتري بالوفاء بالثمن المطلوب إلى البائع، أى أنه إذا كان يبيعا بالنسبة للبائع، فهو شراء بالنسبة للمشتري، ومع ذلك فان تسمية البيع *vente* وحدها هى التى تطلق على العقد ذى الاثر المركب الذى كان يسميه الرومان *emptio venditio* وهى تسمية اختصرتها القوانين الحديثة إلى البيع فقط.^(٤)

أحمد عبد الرازق أحمد^(٥)

ابو الفضل، القاهرة، ١٩٦٩-١٩٧١، ج ٦، ص ١٨٤، ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، تصحيح: محمد عبد الوهاب النجار، القاهرة، ١٣٤٨هـ، ج ٤، ص ٢١.

(١) الجهشيارى، كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق: السقا والإبيارى، القاهرة ١٩٣٨، ص ٣٥، الطبرى، تاريخ الأمم، ج ٦، ص ١٨٠، أحمد عبد الرازق أحمد، الحضارة الإسلامية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٥٤.

(٢) الكندى، الولاة والقضاة، بيروت ١٩٠٨، ص ٢١٩.

(٣) المسعودى، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٦٥، ج ٤، ص ٢١٠، ابن طياطبا، الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية، القاهرة، ١٩١٣، ص ١٣٧، محمود رزق محمود، المجتمع المصرى فى العصر الطولونى، (رسالة دكتوراة لم تنشر)، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٥، ص ٦٢.

(٤) جميل الشرقاوى، عقد البيع، القاهرة، ١٩٥٦-١٩٥٧، ص ٤، ٥. مع مراعاة ان القانون الألمانى لا يزال يطلق على عقد البيع، عقد الشراء *Kauf*، وهى تسمية تشير فى الواقع الى مركز المشتري دون البائع. انظر: عبد الرحمن فهمى، وثائق، ص ١٨.

(٥) أستاذ الآثار الإسلامية بكلية الآداب - جامعة عين شمس

خمسة عقود بردية لبيع الجوارى فى مصر الطولونية

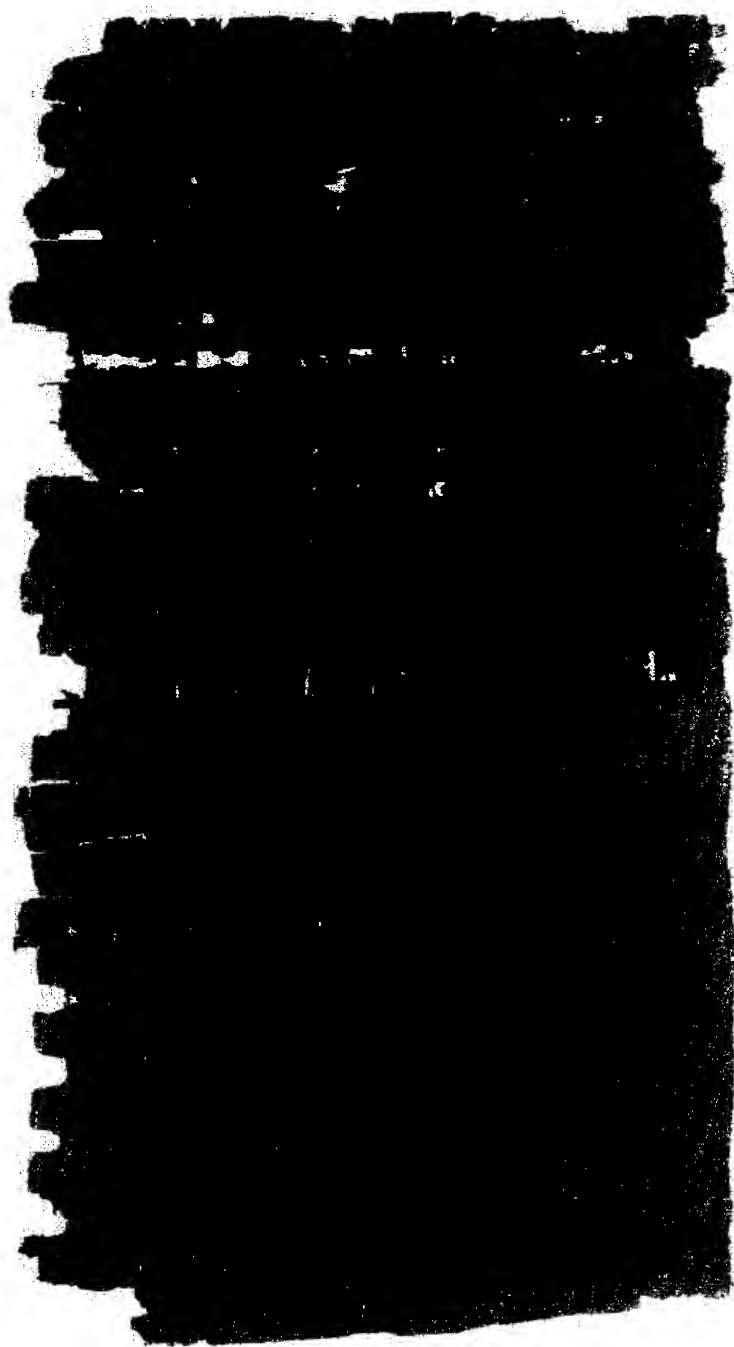
اللوحات

اللوحة رقم ١



خمسة عقود برادية لبيع الجوارى فى مصر الطولونية

اللوحة رقم ٢



خمسة عقود بردية لبيع الجوارى فى مصر الطولونية

اللوحة رقم ٣



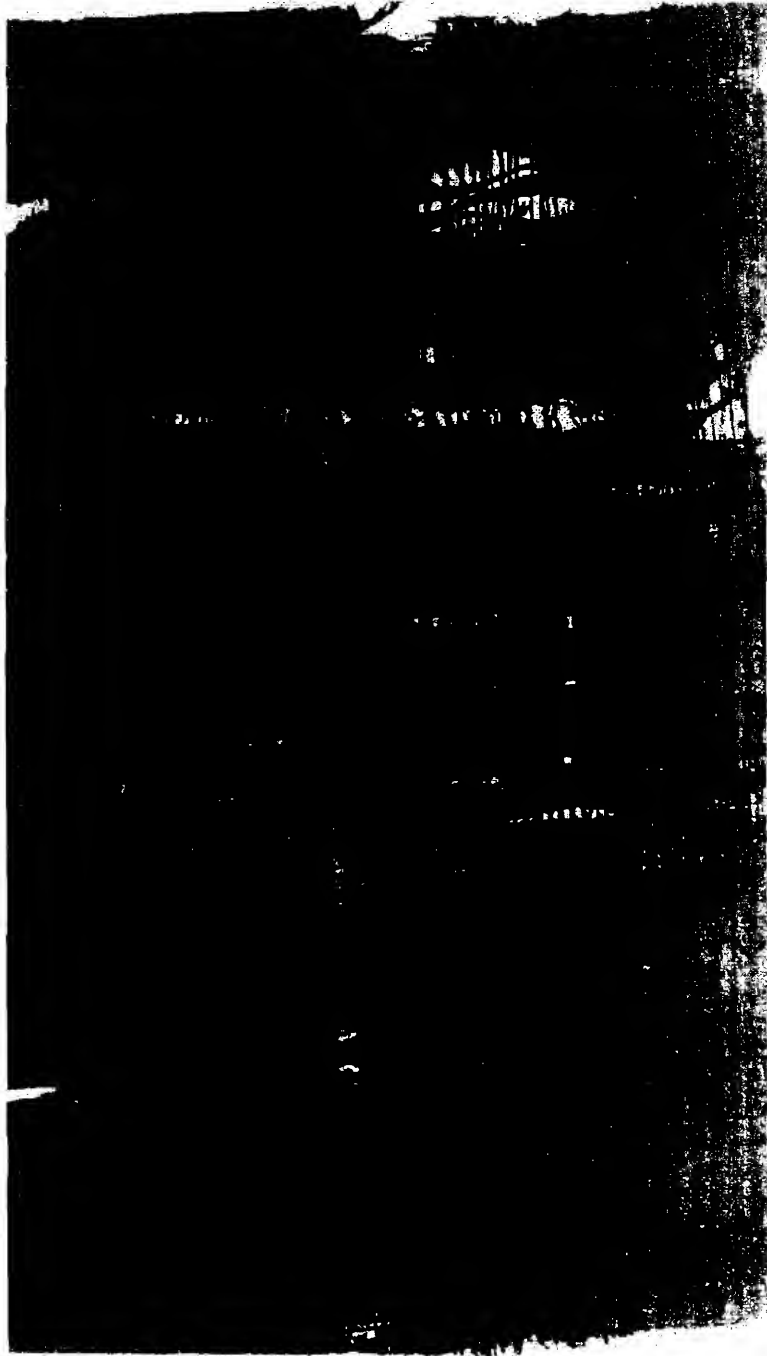
خمسة عقود بردية لبيع الجوارى فى مصر الطولونية

اللوحة رقم ٤

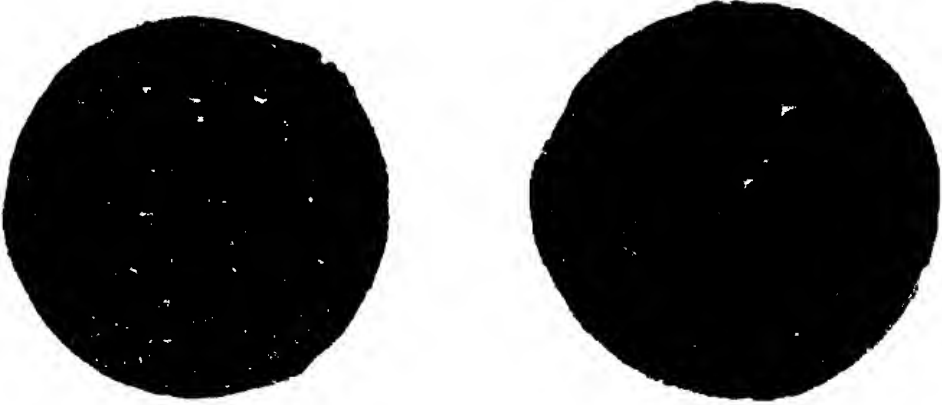


خمسة عقود بريدية لبيع الجوارى فى مصر الطولونية

اللوحة رقم ٥



اللوحة رقم ٦

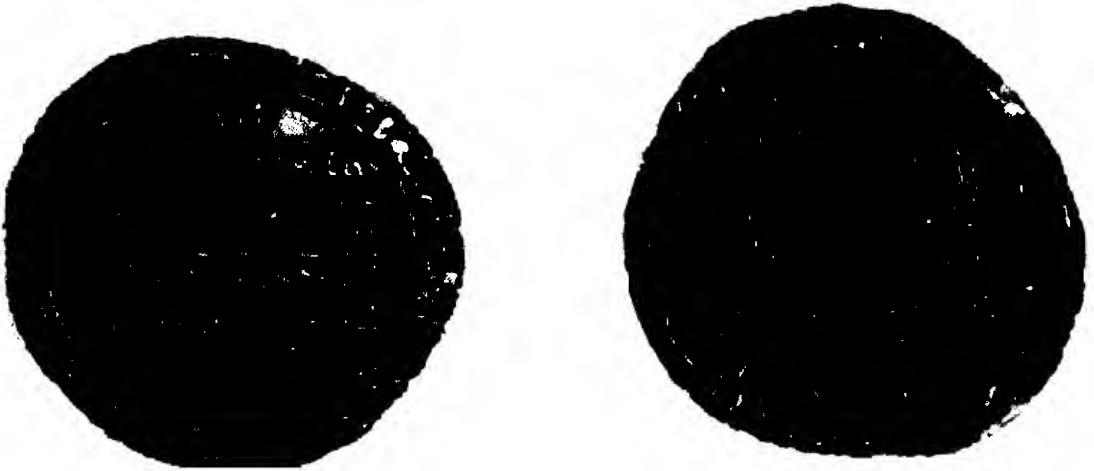


شكل ١

دينار يحمل اسم أحمد بن طولون والخليفة المعتمد علي الله وابنه جعفر الملقب بالمفوض من ضرب مصر سنة ٨٧٩ / ٥٢٦٦م

الوزن: ٤,١٨ جم

القطر: ٢٣,٥ مم



شكل ٢

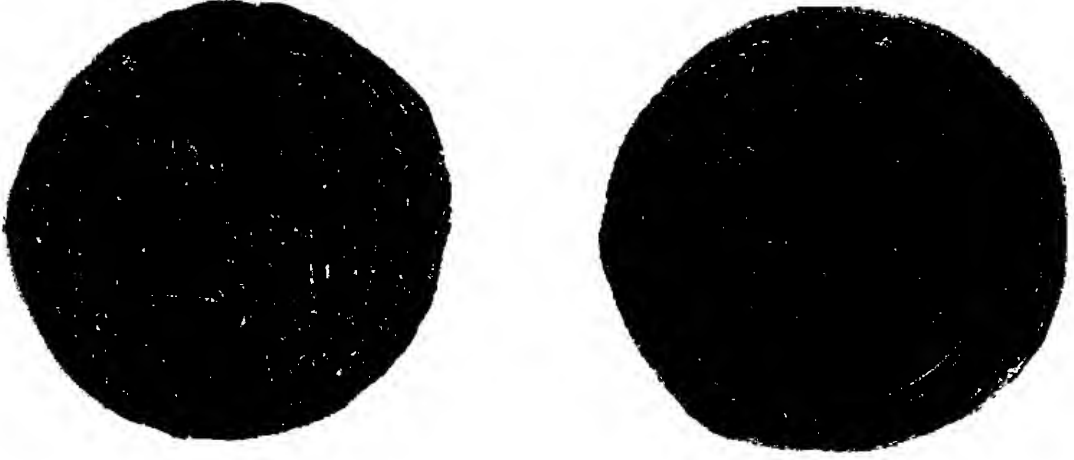
دينار يحمل اسم خمارويه بن أحمد بن طولون والخليفة المعتمد علي الله وابنه جعفر الملقب بالمفوض من ضرب الراققة سنة ٩٨٦ / ٥٢٧٦م

الوزن: ٤,٢٧ جم

القطر: ٢١,٥ مم

خمسة عقود بردية لبيع الجوارى فى مصر الطولونية

اللوحة رقم ٧

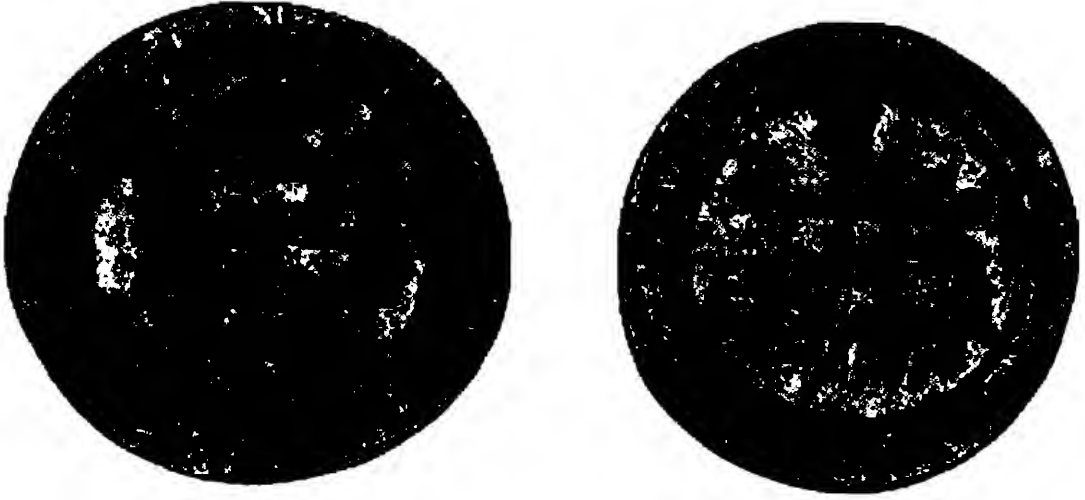


شكل ١

دينار يحمل اسم هارون بن خمارويه والخليفة المعتضد بالله من ضرب حمص سنة ٢٨٧هـ / ٩٠٠م.

الوزن: ٤,٠٢ جم

القطر: ٢١,٦ مم



شكل ٢

دينار عباسي من ضرب المحمدية اي مدينة الري في سنة ٣١٦هـ / ٩٢٨م.

الوزن: ٣,٣٨ جرام